انتقدوا حالة التأهب والاستعداد للكوارث الطبيعية

نواب : مدينة سعد العبدالله كشفت «الاشغال» .. وعلى الوزير تحمل مسؤولياته

استغرب النائب فيصل الكندري من هشاشة البنية التحتية للبلاد في بعض المناطق بعد موجة الامطار التي اجتاحتها امس مشيرا الى ان المناطق التي تغرق في غضون ربع ساعة يجب ان يعاد النظر في بنيتها التحتية وخدماتها ككل

وانتقد الكندري في تصريح صحافي حالة التأهب والاستعداد للكوارث الطبيعية من قبل بعض الجهات الحكومية ومنها الدفاع المدني والارصاد الجوية مبينا ان اغلاق الطرق جراء السيول التي اجتاحت البلاد بالاضافة الى سقوط اعمدة الانارة ادى الى احداث فوضى وربكة مرورية.

واشار الى ان بعض المناطق ومنها منطقة الجهراء وعبر بعض قاطنيها بينوا استيائهم من الخدمات المقدمة في المنطقة والتي ادت بدورها الى كشف المستور في اول اختبار فعلي لسرايات هذا العام

موضحا ان اموال النفط والدخل القومي للبلاد اذا لم يشعر به المواطن في بلده يعتبر اجحاف خاصة وان الحكومة ترسل الاموال لمساعدة المنكوبين في كافة انحاء العالم.

ودعا الكندري كل الاجهزة الحكومية بمن فيهم الاطفاء والداخلية والدفاع المدني مساعدة المواطنين والمقيمين في كل مناطق البلاد.

وعلى صعيد متصل استغرب النائب ماضي العايد الهاجري تراخي الاجهزة الحكومية وفي مقدمتها وزارة الاشغال العامة في التعامل مع الامطار التي حولت مدينة سعد العبدالله الى منطقة منكوبة حيث لم تقم بأي استعدادات تذكر لمواجهة هذه الامطار رغم حداثة المنطقة وابرام العديد من المشاريع الخاصة بصيانة خطوط الصرف الصحي

واضاف الهاجري في تصريح صحافي ان المنطقة شهدت حالة من الشلل في اعقاب موجة الأمطار الكثيفة التي تعرضت لها البلاد ما تسبب في إغلاق معظم الطرق في المنطقة

مؤكدا ان هذه الحالة كشفت عن عدم استعداد وزارة الاشغال بأي خطة للطوارئ مطالبا بمحاسبة المقصرين والمسؤولين عن مشروع البنية التحتية لمدينة سعد العبدالله وتشكيل لجنة تحقيق في معرفة الأسباب الحقيقية لعدم تصريف مياه الامطار خاصة وان البنية التحتية للمنطقة تعتبر جديدة بالقياس مع المناطق الأخرى.

ومن جانبه دعا النائب سعود الحريجي وزير الأشغال احمد الجسار الى تحمل مسؤولياته السياسية والتنفيذية وإجراء تحقيق عاجل في الكارثة التي تعرضت لها الجهراء وبعض المناطق بالكويت بعد هطول الامطار بكميات كبيرة دون ان يتم تصريفها بسبب الفساد في تنفيذ مشاريع البنية التحتية والصرف الصحي خاصة في مدينة سعد العبدالله رغم انها حديثة الإنشاء وغياب عمليات الصيانة للشوارع والطرق.

وقال الحريجي : ان سحابة صيف فضحت وزارة الاشغال التي صدعت رؤوسنا بأنها مستعدة لمواجهة الأمطار وفي كل مرة تسقط فيها الأمطار يتضح ان الوزارة خدعت الشعب الكويتي

ويرى الجميع تقصير مسئولي الوزارة والقياديين بها وعدم قيامهم بعملهم على اكمل وجه طوال السنوات الماضية

وفضحت الامطار الاخيرة ضعف اداء فرق الطوارئ مما ادى الى غرق الشوارع سريعا ومحاصرة منازل وممتلكات وسيارات الاهالي والعوائل وتعريض حياتهم للخطر.

وتابع الحريجي : ومن المؤسف ان اجهزة الدولة عاجزة عن إدارة اي ازمة ولا تملك الإمكانيات لمواجهة الحوادث

داعيا الى سرعة إقرار وانشاء إدارة الأزمات والكوارث مشيرا الى ان وجود تلك الادارة بات ضروريا في ظل التقصير المتواصل للقياديين بوزارة الاشغال في التعامل مع الامطار كلما هطلت بكميات كبيرة.

واشار الحريجي الى ان الامطار والسيول التي داهمت البلاد كشفت فساد التخطيط وضعف البنية التحتية وصيانة المجاري ورداءة شبكة الصرف الصحي في البلاد و انكشاف ضعف القياديين في الاشغال في ادارة ازمة الأمطار في كل مرة تسقط فيها بكميات كبيرة.

وفي نفس السياق طالب النائب طلال الجلال وزير الاشغال العامة وزير الكهرباء والماء خالد الجسار بتشكيل لجنة تحقيق للوقوف على اسباب سوء شبكة صرف مياه الامطار بمنطقة الجهراء.

وقال الجلال على وزير الاشغال اتخاذ الاجراءات الكفيلة والضامنه لعدم تكرار المشهد المأساوي الذي عاشته منطقة الجهراء بسبب هطول الامطار وذلك نتيجة سوء شبكة الامطار بها.

وشدد الجلال على ضرورة تحسين البنيه التحتيه في منطقة الجهراء لان ما حدث امس امر لا يمكن السكوت عنه بأي حال.

واوضح الجلال انه بانتظار ما سيعلنه وزير الاشغال من اجراءات بشأن ما حدث في منطقة الجهراء.

وتابع الجلال اعلم ان ما حدث هو نتيجة اهمال سابق لكن امام وزير الاشغال فرصة الان لاصلاح الوضع وتحسين شبكة صرف مياه الامطار بمنطقة الجهراء وجميع مناطق الكويت مشددا على ضرورة ان تكون اجراءات الوزير على حجم ما شهدته المنطقة من ماساه وان يصلح ما افسدته الامطار بالمنطقة.

فيصل الكندري

سعود الحريجي

طلال الجلال

ماضي الهاجري

الكندري : المناطق التي تغرق في غضون ربع ساعة يجب ان يعاد النظر في بنيتها التحتية

الهاجري : حالة مدينة سعد العبدالله كشفت عن عدم استعداد وزارة الاشغال بأي خطة للطوارئ

الحريجي : الوزارة صدعت رؤوسنا بأنها مستعدة لمواجهة الأمطار وفي كل مرة يتضح انها تخدعنا

الأمطار الاخيرة فضحت ضعف اداء فرق الطوارئ مما أدى الى غرق الشوارع سريعا

الجلال : على الوزير الجسار تشكيل لجنة تحقيق للوقوف على اسباب سوء شبكة الصرف بالجهراء

عملنا بشكل دءوب منذ تشكيل اللجنة للوصول الى الحقائق

النصف : تقرير «الحيازات الزراعية» سيطول كل مخالف

شكل مجلس الامة في دور الانعقاد العادي الثالث من الفصل التشريعي الرابع عشر «الحالي» وتحديدا في جلسته التكميلية المنعقدة بتاريخ 19 / 11 / 2014 لجنة التحقيق في تجاوزات هيئة الزراعة ، وهي لجنة مؤقتة حملت على عاتقها مهمة كشف الحقائق والتجاوزات التي شابت عملية توزيع حيازات زراعية بمنطقة الوفرة والبالغ عددها 396 قسيمة والتجاوزات الاخرى المتعلقة بكافة انواع الحيازات المخصصة من الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية في جميع المناطق الزراعية والحيوانية.

واشار تقرير صادر عن ادارة الاعلام بالأمانة العامة لمجلس الامة انه في الجلسة ذاتها انتخب المجلس لعضوية اللجنة كلا من النواب راكان النصف ، الدكتور خليل عبدالله ، عسكر العنزي ، فيصل الدويسان ، وعبد الله المعيوف ، وذلك حرصا من المجلس على الوقوف على التجاوزات والقضاء على الفساد في اي جهة حكومية.

ومن جانبه كشف رئيس لجنة التحقيق في تجاوزات هيئة الزراعة النائب راكان النصف ان اللجنة بدأت في كتابة تقريرها بشأن الحيازات الزراعية ليتسنى عرضه على مجلس الامة.

وبين النصف في تصريح صحافي عقب انتهاء اجتماع اللجنة ان مازالت هناك اجابات قاصرة لدى اللجنة لافتا الى ان مدة عمل تكليف اللجنة ينتهي بتاريخ 19 الشهر الجاري وعليه لن يسعفنا الوقت في الحصول على بقية الاجابات وعلى اثر ذلك ارتأت تمديد عمل اللجنة وبعثنا الى المجلس كتاب طلب تمديد عمل اللجنة لمدة اسبوعين لنتمكن من رفع التقرير النهائي الى المجلس قبل فض دور الانعقاد الحالي.

واضاف النصف ان اللجنة عملت بشكل دءوب منذ تشكيلها للوصول الى الحقائق من خلال عقد عدة اجتماعات استعرضت فيها كشفا يتضمن أسماء من يشتبه في حصولهم على حيازات زراعية من دون وجه حق وبما لا ينطبق مع الشروط المعمول بها في قانون هيئة الزراعة المنظم لذلك، مؤكدا حرص اللجنة على طرق كافة الابواب التي من شأنها الكشف عن الحقائق.

وكشف أن اللجنة تلقت ردوداً على بعض الاستفسارات الموجهة إلى الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية تتعلق بالحيازات المخالفة والمفقودة ملفاتها، والإجراءات المتخذة بحق المسئولين عن ذلك ، فضلاً عن آلية التوزيع التي اتبعتها الهيئة بالإضافة إلى كشف بأسماء المراقبين من ديوان المحاسبة المتابعين لملف قضية الحيازات وقال ان الهيئة طلبت مهلة جديدة للرد على أسئلة عن مخالفات أخرى تتعلق بالحيازات الزراعية منذ 2006 وحتى الآن.

وذكر النصف ان اللجنة ما زالت في انتظار تقارير هيئة الزراعة والفتوى والتشريع واللجنة المشتركة المشكلة من هاتين الجهتين حول التجاوزات التي طلبتها في اجتماعات سابقة بصفة الاستعجال.

واشار ان اللجنة ستحيل التقرير النهائي فور الانتهاء منه الى مجلس الأمة لاتخاذ مايراه مناسبا طبقا للدستور مبينا أن التقرير سيكون شاملا وكاملا وسيضع النقاط على الحروف حول كل ما يتعلق بمخالفات وتجاوزات القسائم الزراعية.

واضاف إذا تبين للجنة التحقيق تورط احد باي مخالفات او تجاوزات فستوصي اللجنة بإحالته الى النيابة العامة.

وأكد ان مسطرة القانون ستطبق على الجميع بدون استثناء أن لجنة التحقيقات في تجاوزات هيئة الزراعة ستستمر في عملها بشفافية حتى الانتهاء من التحقيق في التجاوزات التي شابت توزيع بعض الحيازات الزراعية على ان تواصل اللجنة بعد ذلك تحقيقاتها لتشمل كل مخالفات الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية.

وفي نهاية حديثه قال النصف ان لجنة التحقيق في تجاوزات الزراعة تلتزم السرية في عملها وفقا لما نصت عليه المادة 54 من اللائحة الداخلية للمجلس «جلسات اللجان سرية ويحرر محضر لكل جلسة تلخص فيه المناقشات وتدون الآراء ويوقعه الرئيس والسكرتير ولكل عضو من أعضاء المجلس حضور جلسات اللجان التي ليس عضوا فيها بشرط موافقة اللجنة على ذلك على أن لا يتدخل في المناقشة ولا يبدي اي ملاحظة ولكل عضو من أعضاء المجلس الاطلاع على محاضر اللجان».

راكان النصف

بدأنا في كتابة تقرير الحيازات ليعرضه على مجلس الامة

مسطرة القانون ستطبق على الجميع بدون استثناء

الخرافي : وصول كتاب الحكومة بشأن مدينة الحرير لارجاء مناقشة الاقتراح لحين تقديم مشروعها

«المرافق» البرلمانية ناقشت قانوني حماية البيئة وهيئة تنظيم الاتصالات

جانب من اجتماع لجنة المرافق

عقدت لجنة المرافق العامة البرلمانية اجتماعها امس بحضور ممثلي الهيئة العامة للبيئة حيث تم مناقشتهم في بعض الاصلاحات فيما يتعلق بقانون هيئة البيئة

واوضح رئيس اللجنة النائب عادل الخرافي ان اللجنة كانت لها تحفظات على عدد من المواد الخاصة بالتعامل مع بعض القضايا والذهاب الى الفتوى والتشريع بالاضافة الى قضايا الضبطية القضائية مشيرا الى انه سيتم التوسع في شأن هذه الضبطية من قبل اللجنة وسيتم دعم الهيئة بهذا الخصوص لان القانون الذي صدر بدور الانعقاد السابق ليس بالسهل ويجب ان توجد اليه قادرة على تنفيذه والعمل به حتى فيما يتعلق بالقاء الاوراق القليلة فانه سيكون عليها مخالفات مالية وتتحول الى قضايا

واضاف الخرافي ناقشنا كذلك طريقة بعض الادارات واجل التصويت على هذا المشروع الى الاجتماع المقبل لوجود بعض التصليحات والجزاءات في قانون البيئة الذي يعتبر من ارقى القوانين في الكويت بالنسبة للمنظور الدولي

وبين الخرافي ان اللجنة ناقشت موضوع هيئة الاتصالات وبعض الاصلاحات فيها وقد تم ارسالها الى لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية لانها طلبت بعض الامور المتعلقة بميزانية الهيئة

وعن المعاهدة الخاصة باقتناء الحيوانات والثروة الحيوانية المعروفة بمعاهدة دول الخليج وما تضمنه من جزاءات اوضح الخرافي انه تم تأجيلها الى الاجتماع المقبل نظرا لضيق الوقت

وعلى صعيد قانون البلدية رقم 5 لسنة 2005 قال الخرافي انه لايزال يوجد في المجلس سوى اقتراح الحكومة المقدم في 2011 والمتضمن فقط اربعة مواد تتعلق بمخالفات البناء اضافه الى اقتراح النائب نبيل الفضل الذي يصل الى 61 طلبت التريث لاسيما وانها غيرت قانونها الى ما يربوا على 60 مادة وهذا دليل على ان مجلس الامة وسع المدارك في هذا الحوار

وكشف الخرافي ان موضوع قانون البلدية ليس سهلا وان اهم القضايا التي يتم النقاش حولها حاليا ما تتعلق بنقل الادارة القانونية في البلدية الى ادارة الفتوى والتشريع مشيرا انه يدخل ضمن هذا القانون الدوائر الانتخابية في انتخابات المجلس البلدي خاصة وانه يوجد ما يزيد عن 20 منطقة غير مشمولة في هذه الانتخابات ويجب تقسيمها وهذا ما يتطلب التاني والتريث وعدم الكروته حتى تشوبه مثالب كثيرة يصعب عدم تنفيذه في ظل وجودها

ولفت ان استقلالية المجلس البلدي تعد شي اساسي في هذا القانون منوها ان المشرع الكويتي لازال يفكر بالتخفيف من اختصاصات البلدية لاجل اعطاء الدعم للمجال الاقتصادي والتجاري

واعلن الخرافي عن وصول كتاب من الحكومة بشأن مدينة الحرير متضمنا ارجاء مناقشة الاقتراح بقانون في هذا الخصوص لحين تقديم مشروعها

الدويسان يطالب تبحديد تبعية الجهاز المركزي لمعالجة اوضاع المقيمين بصورة غير قانونية

شدد النائب فيصل الدويسان على ضرورة تحديد تبعية الجهاز المركزي لمعالجة اوضاع المقيمين بصورة غير قانونية عند تقديم مرسوم او مشروع تمديد اعماله التي تنتهي خلال العطلة البرلمانية مؤكدا بالوقت ذاته انه سيطلب زملائه النواب بعدم الموافقة على تمديد فترة عمل الجهاز ما لم يحدد تبعيته لاي من الوزراء

وقال الدويسان اعتذر وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ محمد العبد الله عن الاجابة على 3 اسئلة حول من الوزير المختص الذي يسال عن اعمال الجهاز المركزي لمعالجة اوضاع المقيمين بصورة غير قانونية

واوضح الدويسان ان الوزير اعتذر رغم ان التشريعات المعنية بهذا الجهاز ستمر من تحت يديه مبينا انه تم تعمد تغييب تبعية هذا الجهاز لوزير معين حتى يحصن من المسالة السياسية

الأولويات البرلمانية ناقشت برنامج عمل وزارتي المالية والتجارة والصناعة

الصالح اثناء حضورة الاجتماع

ناقشت لجنة تحديد وترتيب الأولويات البرلمانية امس موضوع برنامج عمل الحكومة لكل من وزارتي التجارة والصناعة ووزارة المالية.

وقال رئيس اللجنة النائب الدكتور يوسف الزلزلة في تصريح للصحافيين عقب اجتماع اللجنة إن وزارة المالية لديها العديد من الخطط لتطوير عمل الوزارة سواء بالنظام الالكتروني لمؤسسات الوزارة المختلفة أو بما هو مرتبط بموظفي الوزارة.

واضاف الزلزلة ان اللجنة ناقشت مع وزارة التجارة والصناعة ايضا برنامج عملها مشيرا الى ان الوزارة لديها مجموعة من المشاريع التطويرية إن تم تنفيذها فستطور من عملها خصوصا حيال القضايا الخدمية التي تمس المواطن مباشرة.

واشار إلى ان الوزارتين تسيران بخطوات جيدة ومتسارعة في تنفيذ برنامج عمل الحكومة من اجل مزيد من الانجاز الذي يصب في صالح المواطنين

جانب من اجتماع لجنة الاولويات